

Distr.: General
15 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا

في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإفادتكم بأن حكومة النمسا قد قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ في الانتخابات التي ستجرى في أيار/مايو أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تشرف البعثة الدائمة للنمسا بأن تقدم رفق هذه الرسالة مجموعة محددة من التعهدات والالتزامات التي تؤكد مشاركة النمسا النشطة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) توماس ماير - هارتنغ

السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

ترشح النمسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤

التعهدات والالتزامات^(١)

تُولي النمسا أهمية قصوى لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والنمسا ملتزمة بكفالة الحماية الشاملة لحقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي. وتنطلق سياسات النمسا من اقتناع راسخ بأن حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التجزئة ومتراصة ويعتمد كل منها على الآخر ويعززها. ويتعين إحراز التقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الشراكة والحوار مع كافة الأطراف الفاعلة على الصعيد العالمي. ومجلس حقوق الإنسان يؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد على الصعيد الدولي. ولذا قررت النمسا أن تعلن ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

وهذا هو أول ترشح للنمسا منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تعلن النمسا التعهدات والالتزامات الطوعية التالية:

١ - المشاركة الدولية

النمسا صاحبة سجل طويل من المشاركة النشطة في إنشاء وتدعيم النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. وشاركت بهمة في وضع معاهدات ومعايير حقوق الإنسان. وستواصل النمسا عملها النشط الرامي إلى إحراز تقدم في توحيد الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسوف تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وقد برهنت النمسا على مشاركتها في النظام الدولي لحقوق الإنسان من خلال تنظيم واستضافة مؤتمرات رئيسية لحقوق الإنسان. ومن أمثلة هذه المشاركة عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا في عام ١٩٩٣ وتنظيم عدة مؤتمرات لأغراض المتابعة. وما زال إعلان وبرنامج عمل فيينا يتسمان بأهمية حاسمة، وهما يشكلان الأساس الذي أُستند إليه في إنشاء مفوضية حقوق الإنسان. والنمسا ملتزمة بمواصلة استضافة الحوار والتعاون.

(١) أقرت الحكومة الاتحادية، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، التعهدات والالتزامات المتعلقة بترشح النمسا الأول لمجلس حقوق الإنسان. وتتضمن حواش على النص إحالات محددة إلى التقدم الذي أحرز منذ ذلك الحين بشأن بعض المسائل.

وكانت النمسا بصفة منتظمة عضوا في لجنة حقوق الإنسان السابقة، وقامت بدور نشط في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وأسهمت في عمل المجلس بصفة مراقب. وتتعهد النمسا بأن تتعاون مع جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بطريقة مفتوحة وشفافة. وعملا على الإسهام في التنفيذ الكامل لولاية مجلس حقوق الإنسان، تتعهد النمسا بأن تشجع ثقافة التعاون بين المناطق بشأن مسائل حقوق الإنسان وعمليات حل المشاكل. وتتقدم النمسا بصفة منتظمة، في مجلس حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة للجمعية العامة، بقرارات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين داخليا، وحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. وتشارك في تقديم هذه القرارات بلدان تنتمي إلى كل المناطق، وتُعتمد تلك القرارات بتوافق الآراء. وتلتزم النمسا بمواصلة هذه المبادرات في إطار التعاون بين المناطق. وتظل النمسا ملتزمة باستقلالية مفوضية حقوق الإنسان وفعاليتها، وتسعى لأن تعزز بقدر أكبر مشاركتها فيها. وستواصل النمسا أيضا دعم العمل الهام الذي يؤديه المقررون الخاصون لمجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، والدفاع بقوة عن مواصلة تعزيز نظام الاستعراض الدوري الشامل. ويشارك المجتمع المدني عن كثب في إعداد التقرير الوطني الخاص بالنمسا. ويعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية عنصرا جوهريا في التعاون الإنمائي للنمسا التي تدعم البلدان الشريكة لها في أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرق أوروبا في مساراتها صوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستدامة المستندة إلى سيادة القانون. ولا يعد تعزيز وحماية حقوق الإنسان أولوية متوخاة فحسب، بل يشغلان أيضا مكانة مركزية في التعاون الإنمائي النمساوي الذي يركز على حماية حقوق الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات التي تتعرض للتمييز. ويتجلى هذا في برامج ومشاريع محددة تنفذ في إطار التعاون الثنائي، وفي دعم مؤسسات مثل مفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وستواصل النمسا تعميق هذه المشاركة.

ودافعت النمسا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، دفاعا قويا عن حماية الأطفال والمدنيين في النزاع المسلح. وأولت النمسا العناية الواجبة لدور المرأة في صون السلام والأمن، ولا احترام التزامات أطراف النزاع بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. واتخذ مجلس الأمن، بمبادرة من النمسا، قرارا بالغ الأهمية هو القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) الذي يسهم في تعزيز حماية المدنيين

بقدر أكبر في النزاع المسلح. وكان من الأولويات الأخرى التي توختها النمسا في مجلس الأمن حماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب.

٢ - الالتزام الكامل بحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

صَدَّقت النمسا على الاتفاقات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ونفذتها. وأدرجت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في الدستور النمساوي؛ وتشكل أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية يسترشد بها مباشرة في أنشطة مؤسسات الدولة النمساوية. ويتعين على جميع السلطات والمحاكم احترام الحقوق التي يكفلها الدستور؛ ويُناط بالمحكمة الدستورية مراقبة هذا الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ عدد من مؤسسات الرصد المستقلة لرصد ومراقبة الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٩، أنشئ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وهو جهاز مستقل لرصد جميع أنشطة الدوائر الأمنية من زاوية حقوق الإنسان. ويستتبع هذا الإذن للمجلس بزيارة أي قسم شرطة وأي مركز احتجاز تابع للشرطة دون إخطار مسبق. وفي البرلمان، أنشئت لجنة دائمة لحقوق الإنسان لمعالجة مسائل حقوق الإنسان بصفة مستديمة.

وتتعاون النمسا تعاوناً كاملاً مع جميع آليات الرصد الدولية والإقليمية وأصدرت دعوات دائمة فيما يخص جميع الإجراءات الخاصة. وقامت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، والمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب بزيارات إلى النمسا مؤخرًا. وتفي النمسا بالتزاماتها المتعلقة بموافاة هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الوقت المناسب بتقارير دورية شاملة. ومجلس منسقي حقوق الإنسان في الوزارات الحكومية والمقاطعات الاتحادية هو الذي يقوم على وجه الخصوص بإعداد التقارير ويكفل متابعة الاستعراضات. ويجري تجميع التوصيات المنبثقة عن الإجراءات الخاصة مما يضمن متابعة هذه التوصيات بصورة منهجية. وتعلق النمسا أهمية كبرى على دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان. وتُجري الحكومة وسلطاتها حواراً منتظماً مع المجتمع المدني، وتدرسان طلباته بعناية. وتشجع النمسا تعزيز حماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، وخاصة في إطار مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. وترحب النمسا ببدء نفاذ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. كما تستضيف النمسا وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية التي توفر خبرة ومشورة شاملتين للاتحاد والدول الأعضاء فيه.

٣ - الأولويات النمساوية في مجال حقوق الإنسان

حقوق الطفل

في ما يتعلق بالتركيز على حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، تدعم النمسا مشاريع إعادة إدماج الأطفال الجنود وغيرهم من الأطفال المتضررين. وتحظى مجالات الحصول على التعليم والغذاء والرعاية الصحية بنفس القدر من الأهمية. وتشكل حماية الأطفال أيضا جزءا من التدريب الذي يوفر قبل النشر للقوات النمساوية المشاركة في عمليات السلام الدولية. وتحظى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختياريان بأهمية خاصة لدى النمسا. ولذلك فإن حقوق الأطفال بوصفها حقوقا أساسية ستدرج في الدستور النمساوي وفقا للاتفاقية^(٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمسا ستصدق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين^(٣). وعلاوة على ذلك، تتخذ النمسا إجراءات في مجال مكافحة الاتجار الجنسي للأطفال في السياحة وفي وسائل الإعلام الجديدة، وكذلك في مجال مكافحة الاتجار بالأطفال.

حقوق المرأة

تشكل حماية حقوق المرأة عنصرا أساسيا في سياسات النمسا؛ فقد كانت النمسا من أولى الدول التي صدّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، تلتزم النمسا التزاما تاما بالأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأعدت خطة عمل وطنية لتنفيذه تخضع للاستعراض المنتظم. ويعد القضاء على العنف الجنساني شرطا أساسيا لإدماج المرأة في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية بشكل فعال وعلى قدم المساواة مع الرجل. ولذلك، فإن النمسا تؤيد بقوة مبادرات من قبيل حملة الأمين العام بعنوان "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، وتوفير الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وتشارك النمسا مشاركة فعالة في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لمجلس أوروبا لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المتزلي. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت النمسا مجلس وقاية لتنسيق تنفيذ التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في عام ١٩٩٧. وقد عززت التشريعات المتعلقة بالحماية من العنف المتزلي في الآونة الأخيرة وازداد

(٢) صدر القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بحقوق الطفل في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (الجريدة الرسمية للقوانين الاتحادية، المجلد الأول، العدد ٤/٢٠١١).

(٣) وافق البرلمان النمساوي على التصديق على هذه الاتفاقية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الدعم المقدم إلى المؤسسات التي تعمل على حماية الضحايا. ويجري حاليا إعداد خطة عمل وطنية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سوق العمل. وتشكل المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على التعليم والمشاركة السياسية جوانب هامة في إطار التعاون الإنمائي للنمسا.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تلتزم النمسا التزاما راسخا بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ تطبيق القانون المتعلق بتحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، تُضمن للأشخاص ذوي الإعاقة الحماية القانونية من التمييز على المستويين الاتحادي والمحلي. وبتقديم هذه الضمانات القانونية بالمساواة في المعاملة وعدم التمييز، تتجاوز النمسا بكثير المتطلبات المتعلقة بالمساواة في العمل والحياة المهنية المنصوص عليها في توجيه الاتحاد الأوروبي ذي الصلة رقم ٧٨/٢٠٠٠. وثمة مثال ملموس آخر هو تعيين محام مستقل للمعوقين يضطلع بمسؤولية إسداء المشورة وتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي عام ٢٠٠٨، كانت النمسا من أولى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي صدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك بروتوكولها الاختياري. ووفقا للاتفاقية، عدل القانون الاتحادي النمساوي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وأنشئت آلية رصد وطنية مستقلة؛ والأعضاء الذين يتمتعون بحق التصويت في هذه الهيئة هم ممثلون للمنظمات غير الحكومية بصورة حصرية. وتؤيد النمسا أيضا قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما القرار المتعلق ببرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (القرار ٥٢/٣٧). وعلاوة على ذلك، دعت النمسا في مجلس الأمن إلى تعزيز تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة. ويتواصل عمل النمسا في مجلس أوروبا من أجل إحداث تحول في النموذج المتبع نحو الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها حقوق إنسان.

تعزيز سيادة القانون

يشكل تحسين التعاون الدولي بين مختلف الجهات الفاعلة بهدف تعزيز سيادة القانون أولوية للنمسا منذ فترة طويلة. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى برامج الإصلاح القانوني ونظام العدالة، إضافة إلى آليات المصالحة. ويشكل تعزيز التدابير الدولية لترسيخ حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، ولا سيما في إدارة قضاء الأحداث، جزءا من هذه المساهمة. وكذلك يشكل تعاون النمسا النشط مع المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية جزءا من هذه

المساهمة. وقد كان تعزيز سيادة القانون الأولوية الرئيسية لعضوية النمسا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

وتلتزم النمسا بتحسين المستمر لمعايير سيادة القانون على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى القواعد الموجودة سلفاً في القانون الجنائي التي تعاقب فعلاً على جميع أشكال التعذيب، يعد إدماج تعريف للتعذيب في القانون الجنائي ومواصلة تحسين الحماية القانونية من التعذيب من الاهتمامات الرئيسية للنمسا. ويجري أيضاً في الوقت الراهن وضع تعديلات قانونية للقانون الجنائي في مجال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلاوة على ذلك، تعتزم النمسا التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإنشاء آلية وقائية وطنية من شأنها أن توسع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القائم بالفعل.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

تعتمد الحماية الفعالة لحقوق الإنسان على معرفة هذه الحقوق والوعي بها في جميع قطاعات المجتمع. ولذلك، وضعت النمسا دليل التثقيف في مجال حقوق الإنسان بعنوان "فهم حقوق الإنسان" الذي ترجم إلى ١٤ لغة، والذي يجري استخدامه على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. ولا تزال النمسا ملتزمة بإجراء تدريب في مجال حقوق الإنسان بالمشاركة مع الدول الأخرى التي تستخدم هذا الدليل. وعلى الصعيد الوطني، ستواصل النمسا توفير البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية، ولا سيما القضاة والمحامون وأفراد الشرطة. وثمة تدريب إلزامي على الحقوق الأساسية يخضع له القضاة والمحامون النمساويون قبل مباشرة عملهم منذ عام ٢٠٠٧. ويركز التدريب بشكل أساسي على الحقوق الأساسية، التي تعتبر ذات أهمية خاصة في عمل المحاكم، وعلى قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

مكافحة العنصرية والتمييز

تشارك النمسا في مكافحة العنصرية والتمييز على أساس العرق، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب على الصعيدين الوطني والدولي وقد شاركت مشاركة فعالة في مؤتمر استعراض ديربان في عام ٢٠٠٩. وعلى الصعيد المحلي، تتخذ النمسا تدابير ملموسة في مجالات إدماج المهاجرين وتعزيز الحوار بين الثقافات والتوعية ضد العنصرية وكرهية الأجانب في أوساط السكان. ومن خلال تنفيذ المعاهدات الدولية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، يجري تعزيز التشريعات المناهضة للتمييز في السنوات الأخيرة. وتقتضي لجنة

المساواة في المعاملة، وأمين المظالم المعني بالمساواة في المعاملة، والهيئات ذات الصلة في المقاطعات توفير حماية واسعة النطاق من التمييز في مجال العمالة وفي ما يتعلق بإمكانية الحصول على السلع والخدمات.

وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في انضمام النمسا إلى اتفاقية اليونسكو الخاصة **بمناهضة التمييز في التعليم**^(٤). وثمة أولوية أخرى تتمثل في مواصلة التدريب المقدم إلى القضاة وموظفي الخدمة المدنية، وعلى وجه الخصوص، أفراد الشرطة، في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقام عدد من المشاريع التدريبية التي تعالج التحديات التي تواجه عمل الشرطة في مجتمع متعدد الثقافات. وعلاوة على ذلك، تتخذ النمسا تدابير قوية من أجل زيادة عدد موظفي الخدمة المدنية من ذوي الأصول المهاجرة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرات عديدة لمكافحة العنصرية على المستوى المحلي؛ فعلى سبيل المثال، يشارك العديد من المدن النمساوية في عضوية تحالف المدن الأوروبية لمناهضة العنصرية.

الحوار بين الثقافات وحرية الدين

تتمتع النمسا بتقاليد عريقة وناجحة في مجال الحوار بين الثقافات وبين الأديان. ويولى اهتمام خاص في هذه الأنشطة إلى تعزيز دور المرأة وإدماج الشباب. وفي هذا الصدد، تحظى مسائل التعددية الاجتماعية والثقافية والدينية وتعزيز الديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين، بأهمية قصوى. وستواصل النمسا بذل وتعميق جهودها لتعزيز الحوار بين الثقافات وحرية الدين.

مكافحة الاتجار بالبشر

تشارك النمسا مشاركة فعالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر باعتبارها طرفاً متعاقداً في جميع الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بمناهضة الاتجار بالبشر. وتدعم النمسا بانتظام المشاريع التي تقام بالتعاون مع المنظمات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة، من قبيل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمبادرة العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت الحكومة الاتحادية فرقة عمل معنية بالاتجار بالبشر تعمل حالياً على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٠٩-٢٠١١). وتسعى فرقة العمل، بتوجيه من المنسق

(٤) قررت حكومة النمسا التصديق على هذه الاتفاقية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقدمتها إلى البرلمان للموافقة عليها.

الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر، إلى وضع حلول ملموسة في مجالات الوقاية من التعرض للاتجار بالبشر وحماية الضحايا والملاحقة الجنائية والتعاون الدولي.

وعموماً، تبين هذه الأولويات النطاق الواسع والجوهري والهام لالتزامات النمسا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وتضطلع النمسا بأنشطتها ومبادراتها العديدة في تعاون وثيق مع مجموعة واسعة أيضاً من الشركاء على جميع الصعد. وستتيح للنمسا عضويتها في مجلس حقوق الإنسان مواصلة هذه المشاركة بقدر أكبر من النشاط والشمول.